الثورة
الاحد 4 محرم 1434هـ 18 نوفمبر 2012م العدد (17532)

تؤرّق كل أبناء المحافظات اليمنية..

المطبّات.. ماركة يمنية مُسجّلة ببراءة اختراع!!

ليس في أمانة العاصمة ولا المدن الرئيسية توجد المطبّات التي أرّقت السائقين وألقت بالكثير منهم في بحار التّهلُكةِ والحوادث الشنيعة,بل لا تكاد منطقة في اليمن تخلو من هذا الداء العُضال الذي ألمَّ بمختلف البقاع اليمنية وجعل من هذه المشكلة (المطبّات) ماركة يمنية مسجّلة بامتياز,لأنّهُ لا يوجد بلدٌ في العالم يمتلك من المطبّات على اختلاف تنوّعها مثلما يمتلك اليمن, الأمر الذي جعل بلادنا في مصاف الدول المصنّعة لهذه الماركة الفريدة.

استطلاع/ فايز البخاري

×الكثرة الظاهرة للعيان من المطبّات العشوائية التي تنتشر في أرجاء الوطن وكثرة الشكاوى من قبَل السائقين والمواطنين كانت الدافع لإجراء هذا الاستطلاَع من أجل تسليط الضوء أكثر على هذه المشكلة التي تفاقمت إلى الحد الذي لم يعد بمقدور الناس السكوت عنها،وإنْ كان قد تناولها البعض بصورة أو بأخرى،لكنّا هنا نتناولها بالتفصيل الدقيق،مؤيِّدين ذَلك بالصور المتعدِّدة والمتنوِّعة التي تنقل وبما لا يدع مجالاً للشك الكمّ الكبير والهائل من المعاناة التي يتجشمها الناس كل يوم على امتداد البلاد بطولها وعرضها،حيثُ تتعدّد المطبّات بتعدّد المبيعات والسِّلع التي تباع على الطرق،فضلاً عن إقامة بعضها من أجل منع حوادث الدهس التي يروح جرّاءها كل يوم الكثير من الأبرياء الذين يتقدّمهم الأطفال،والذين يذهبون ضحايا للسائقين المتهوِّرين والطائشين.

ومع أنّهُ بالإمكان القبول بالمطبّات في الأماكن المكتظة بالسُّكّان منعاً لحوادث الدهس والحد منها إلا أنّهُ لا يمكن القبول بها من قِبَلِ من يقومون بعملها من أجل الترويج لمنتجاتهم وسِلَعِهم التي يعرضونها على جوانب الطرقات،فنحن نشاهدَ مطبّات في مناطق ينصبها أهلها من أجل بيع القات،وأخرى لبيع الثمار كالجوافة والقرع (الدُّبَّا) والمانجو والجزر الأحمر والبطاطس والبلس أو التين الشوكي وغير الشوكي والثوم والصعتر والدوم أو ثمرة السدر،وغيرها من الثمار التي تنتجها أرضنا الطيبة ويعرضها أهلها بطريقة تؤذي الآخرين لاعتقادهم الخاطئ أنّ الناس لن يقفوا لشراء تلك المنتجات والسلع إلّا إذا وُجِدَ في المكان الذي يريدون البيع فيه مطب من تلك المطبّات اللّعينة.

حوادث شنيعة

×وفي هذا السياق تحدّثَ لنا بمرارةٍ السائق علي ثامر الوجيه – سائق أجرة خط طويل – وهو يتحسّر على الحادث الذي وقع له جرّاء أحد المطبّات التي تمّ نصبها بشكل فجائي في الطريق الذي يمرُّ منه بشكل شبه يومي،والذي حاول تفاديه والهرب منه فلم يستطع لأنّهُ كان سيصطدم بشاحنة نقل كبيرة فآثر الإتجاه نحو الوادي على جنب الطريق الذي لم يكن مرتفعاً وظنّ أنّهُ لن يتسبّب بكل تلك الخسارة التي وقعت في الأرواح والممتلكات،فقد تحطّمت السيارة نهائيًّا وراح ضحيّة الحادث شخصان من الرُّكّاب والسيّارة بالكامل،فضلاً عن الغرامات التي تكبّدها في معالجة المرضى الذين تعرّضوا لكسورٍ وندوبٍ شديدة.

ويستغرب الوجيه من عدم ضبط السلطات المحلية وشرطة المرور ورجال الأمن كل من يقوم بتلك المطبّات العشوائية تبعاً لأهوائه،مع علمهم بأنّها تتسبب بحوادث شنيعة وخسائر فادحة في الأموال والأرواح.

صورة سيئة

×أمّا الدكتور حسن محمد الحميري فيرى أنّ المطبات صورة حقيقية تجسِّد مدى العشوائية التي تتسيّد العديد من المرافق الحكومية، ودليل واضح على التعامل بلا مبالاة وعدم الشعور بالمسئولية من قبل الجهات المعنية التي تلقي كل واحدة منها بالمسئولية على الأخرى بطريقة تنم عن فشل وعدم إدراك كُل منها بالمهام المنوط بها، لأنّهُ نفسه قام بعدد من الشكاوى في هذا السياق، وكل جهةٍ ذهبَ إليها ألقت بالمسئولية على الجهات الأخرى.

واستغرب الحميري من وجود مسئولين في وظائف وأماكن لا يدركون ماهي مسئوليّاتهم في هذا المرفق أو ذاك، ولا ماهي المهام المنوط بهم القيام بها.. قائلاً ومتحسِّراً:إنّها قمّة المأساة والمهزلة،وقمّة التخلف أن يظل الوضع هكذا وبهذه الصورة المسيئة التي تجسِّد سلوكاً غوغائيًّا وهمجيًّا لم يعتد عليه اليمنيون طوال مشوارهم الحضاري.

مطبّات واضحة

×من جانبه يذكر السائق منصور الحسام أنّهُ وقع ضحيّة مطب كلّفه أكثر من سبعين ألف ريال حين فوجئ بأحد شوارع العاصمة بمطب جديد لم يكن موجوداً من قبل،الأمر الذي تسبّب في كسر وتلف الذراعات والجوزات وأشياء أخرى في السيارة دون أي مسوِّغ قانوني لبناء أو نصب مثل ذلك المطب، كونه لا يقع في منطقة مكتظة بالسكان ولا قُرب مدرسة أو جوار مجمّع حكومي هام.

ورغم استيائه من المطبات بشكل عام إلّا أنّهُ يقول أنّهُ معها في بعض الأوقات وفي بعض الأماكن المزدحمة بالسكان وقرب مدارس الأطفال والمنشآت الحكومية التي تزدحم بالمرتادين من أصحاب المعاملات والموظفين..مؤكّداً على أنّ وجود المطبّات في بعض الأحياء السكنية والشوارع الداخلية لمعظم المدن الرئيسية وبالذات أمانة العاصمة أصبح أمراً ضروريًّا في ظل العبث والاستهتار الذي يبدو عليه بعض السائقين الطائشين والمراهقين،لأنّ ذلك خير وسيلة لحماية الأطفال والنساء وكبار السن من حوادث الدهس التي تكثر يوماً وراء يوم.

داعياً الجهات المعنية إلى تبنّي إقامة مثل تلك المطبات وإبرازها بشكل واضح وبألوان ملفتة للنظر،مع مراعاة وضع لوحات إرشادية على مسافات مناسبة من تلك المطبات.

غرامات باهظة

×هذا الأمر أيّدَهُ الأخ منصور ناجي النويهي الذي أكّدَ أنّ إقامة المطبّات في منطقته جاءت بسبب كثرة حوادث الدهس التي تعرّض لها المواطنون القاطنون على جانبي الطريق العام الذي يربط العاصمة صنعاء بمدينة ذمار وإب وتعز،حيث وعلى جانبي هذا الخط الحيوي الهام تقع أهم الوديان الخصيبة والتجمُّعات السكانية ذات الكثافة العالية،الأمر الذي يجعل من قطع هذا الطريق ذهاباً وإياباً أمراً ضرورياً من أجل الوصول إلى مزارعهم المنتشرة على جنبات الطريق.. وهذا ما يجب على السائقين إدراكه لأنّهم يمرون بمناطق ذات كثافة سكانية عالية عكس المناطق الصحراوية،وبالتالي عليهم أن يخفِّفوا السرعة ويمشوا بهدوء حتى لا يُعرِّضوا أرواح الناس للهلاك وأنفسهم للعقاب والغرامات الباهظة.

حوادث الطرقات .. حرب استنزاف والخسائر البشرية والمادية فادحة

57 قتيلاً في أكبر كارثة طبيعية بأمريكا و181 قتيلاً في اليمن تحصدهم الحوادث المرورية في أسبوع

تحقيق/ عبدالواحد البحري

■ أصبح السفر على الطرق اليمنية خطرا شديدا مع تزايد حوادث الطرق في الفترة الأخيرة بصورة مخيفة، حيث يسقط نتيجة هذه الحوادث أعداد كبيرة من الضحايا ما بين قتيل ومصاب حتى أصبح عدد الوفيات في هذه الحوادث، يفوق عدد من سقطوا في الحروب والنزاعات التي تعرضت لها بلادنا من بعد قيام ثورتي سبتمبر وأكتوبر وحتى اليوم ، حيث لم تتجاوز خسائر تلك الصراعات والحروب ما حصدته الطرقات في أشهر حيث يعد رقماً قليلاً مقارنة بضحايا حوادث السير وهذا ما كشف عنه عدد كبير من التقارير التي نشرت حول هذه الظاهرة في موقع وزارة الداخلية اليمنية.. وتشير الإحصائيات إلى أن اليمن تأتي في المرتبة الأولى في حوادث الطرق بين الدول العربية. تقارير وزارة الداخلية تؤكد أن من بين ٣ حوادث سيارات هناك حادثان تسببهما سيارات النقل الثقيل مشيرا إلى أن ٤٥٠اشخصاً قتلوا فيما أصيب ٥١٩٧ آخرون نتيجة حوادث مرورية شهدتها اليمن خلال النصف الأول من العام الجاري.

١٥٠ ألف حادث

وأفادت الإحصائيات الرسمية إلى أن اليمن شهد منذ عام ٢٠٠٠ إلى نهاية النصف الأول من العام الجاري ٢٠١٢، ١٥١ ألفا و٢٥٣حادثا مروريا نتج عنها وفاة ٢٩٩٤١ شخصا وإصابة ١٩٣ ألف و٧٥٩ آخرين.

ويصل العدد الإجمالي لوفيات الحوادث المرورية منذ عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٣٠ ألف قتيل.. وسجلت الإحصائية أيضاً ١٨١ قتيلاً خلال أسبوع عيد الأضحى المبارك فقط فهل من مغيث نحن نعيش حرب استنزاف.

وأرجع العقيد علي الجبوبي – مسئول في إدارة المرور– أسباب وقوع الحوادث إلى السرعة الزائدة والتجاوز الخاطئ والخطر، وإهمال السائقين والمشاة، بالإضافة إلى تعاطي القات واستخدام الهاتف أثناء قيادة المركبات ،وأسباب أخرى تأتي في مقدمتها الصلاحية الفنية للطرقات، وإهمال الصيانة الفنية والدورية للمركبات.. والأعطال الفنية المفاجئة في المركبات وهطول الأمطار على الطرقات والتجاوز الخاطئ للمركبات على الطرق فضلا عن السرعة الزائدة، ومشاكل إشارات المرور الخاصة بتنظيم السير بسبب عملية الانطفاء المتكررة للكهرباء، وكذلك غياب اللوحات الإرشادية في الخطوط الطويلة.

الفحص الدوري

وفي السياق ذاته أوضح الأخ / احمد محمد علي الجبري – مندوب الإدارة العامة للمرور في مركز الفحص الفني للسيارات بصنعاء أن قلة الوعي لدى بعض سائقي السيارات بتعليمات إرشادات المرور وعدم فحصهم الدوري لسياراتهم وكذلك انتشار ظاهرة قيادة الأطفال للسيارات واستخدام السيارات المهترئة التي انتهت صلاحيته أعتقد أنها السبب الرئيسي لحوادث السير في مختلف المحافظات والمديريات والتي يروح ضحيتها الكثير من الأرواح والممتلكات.

تزوير أرقام الشاصية

وعن عمل مركز الفحص الفني يقول الجبري : اعمل على مطابقة أرقام الشاصية (القعادة) والمحركات وأحياناً نكتشف مخالفات يرتكبها مواطنون يتهربون من الجمارك حيث نكتشف وجود سيارة بين مائة سيارة مغفرة أو مسروقة وهنا نرفض إعطاءه شهادة الفحص الآلي من لدينا ويتم الإبلاغ عنها إلى جهة الاختصاص حيث تقص القعادة من الجهتين ويقوم بقلع الرقم من السيارة المقلوبة ويأخذ سيارة مغفرة دخلت اليمن بطريقة غير مشروعة وتركيب هذا الرقم عليها وهذه الحالات نجدها بمعدل ٢٪ يومياً، وغالباً ما تكون أعمال التزوير لسيارات الهيلكس.

ويفيد الجبري أنهم يتعرضون للتهديد من قبل بعض المواطنين الذين يتم اكتشاف تزويرهم للوحات المركبات والمشكلة أنهم يصرون على سلامة مركبتهم.

وأضاف الجبري نحن في مركز الفحص الفني نكتفي برفع مثل هذه المخالفات إلى الجهات ذات العلاقة وهناك يتم إحالاتهم إلى الورشة المركزية لعمل رقم خاص لمن سدد رسوم الجمارك بعد ذلك يتم اعتماد هذه الأرقام لدى مركز الفحص الفني، ويكون الرقم الجديد عوضا عن الرقم السابق.

خمسة مراكز

وحول أهمية الفحص يقول العقيد عبد الفتاح الغمراوي– مدير مركز الفحص الفني: أن عدد السيارات التي يتم الفحص عليها متواضع جدا مقارنة بالسيارات الموجودة فعلياً داخل اليمن وأرقامها لاتذكر.

ويحمل الغمراوي إدارة المرور مسئولية إلزام السائقين بفحص المركبات لأن سلامتها من سلامة المواطن نفسه لافتاً إلى أن الحوادث المرورية في اليمن تفوق حوادث الطبيعة.

فمثلاً في أمريكا حصلت قبل أسابيع كارثة طبيعية في ولايتين قتل فيها ٥٧ مواطنا بينما الحوادث المرورية في اليمن قتلت ١٨١ شخصا في أسبوع العيد فقط.

ويؤكد مدير مركز الفحص الفني أن عدد من يلتزمون بفحص مركباتهم قليل جدا ففي عام ٢٠١٠ بلغ عدد السيارات على مستوى الجمهورية ٨٩١٠٠٠ سيارة التي فحص منها ٦١٠٠٠ سيارة فقط بنسبة ٢٪ .. وفي عام ٢٠١١ بلغ عدد المركبات في اليمن ٩٣٧٠٠٠ سيارة من دخلت الفحص الفني ٤٣٠٠٠ فقط بنسبة ٢٪ أيضاً بمعنى من يهتم بفحص مركباته قليل جدا واعتقد أن المجتمع بحاجة إلى توعية بأهمية فحص المركبة للحد من تزايد الحوادث.

وأوضح أن عدم وجود وعي مروري وثقافة خاصة بسير المركبات وتعليماتها لدى السائقين تنعكس سلبا على زيادة الحوادث المرورية لان الحوادث دائما ما تكون بسبب خلل في السيارة وعدم جاهزيتها أو في السائق أو الطريق هذه ثلاثة أضلاع مثلث الحادث بالنسبة للخطأ البشري يقدرها الخبراء ٧٥٪ والسيارة ١٥٪ والعنصر البشري ١٠٪ .

سعر رمزي

وأضاف مدير المركز نرفض إعطاء السائق تقريراً بسلامة المركبة حين تظهر أجهزة الفحص الآلية وجود عيوب في السيارة ولهذا يأخذ تقرير فاشل ولابد من إصلاح الخلل في السيارة حتى يتمكن من اجتياز الفحص .. وهذا التقرير لايمكن يجدد فيه ولايمكن يرقم السيارة ومن يحضر إلى مركز الفحص الفني هو من يرغب في الحصول على رقم جديد أو يجدد أوراق السيارة وإدارة المركز حريصة على أن تعطي سائق السيارة مهلة شهر كامل لإصلاح سيارته ومن ثم يعود لاستكمال الفحص .

وبخصوص ارتفاع رسوم فحص السيارات يوضح الغمراوي أن مبلغ ثلاثة آلاف ريال أقل ما يطلبه ابسط مهندس مكانيكي سيارات، وخدمات المركز تتم آليا بين الخمسة المراكز في كل من صنعاء والحديدة وعدن والمكلا وتعز.

التوقيع على عقد تجهيز مركز الإصدار الآلي لإدارة مرور تعز

تعز/أكرم الرعوي

ثمن العقيد محمد الكواتي – مدير عام مرور تعز، جهود محافظ محافظة تعز الأستاذ شوقي أحمد هائل، واهتمامه الكبير في تحديث وتطوير آليات العمل بالمكاتب الخدمية بالمحافظة ومن ضمنها المرور لتسهيل الخدمات المقدمة للمواطنين باتباع إجراءات مبسطة وميسرة وسريعة.

وأكد الكواتي، خلال مراسيم توقيع العقد أمس بين إدارة مرور محافظة تعز وتضمن تجهيز مركز الإصدار الآلي التابع لإدارة مرور المحافظة والذي تبلغ كلفته الإجمالية ٢٠ مليون ريال بتمويل السلطة المحلية.

ويهدف إلى تحديث وتطوير العمل الإداري لهذه الادارة، أن هذا المشروع سيبدأ العمل فيه خلال الأيام القادمة.. مشيرا إلى أهمية تحديث الإدارة وربطها بشبكة الأنترنت في إطار مواكبة التطورات التقنية في هذا المجال وتسهيل آلية الحصول على المعلومات وتوثيقها ومعرفة مراكز الخدمة وكيفية الحصول عليها.

موضحا أن حصيلة الحوادث المرورية التي شهدتها المحافظة خلال الأسبوع المنصرم بتعز تحديدا منذ الفترة ٢ وحتى ١٤ نوفمبر الحالي بالمحافظة بلغت ٢٦ حادث نتج عنها خمس حالات وفاة وإصابة ٤٢ شخصاً بجروح مختلفة، مشيرا إلى أن معظم حوادث السير يكون سببها الإهمال والسرعة والتجاوز الخاطئ والإرهاق.

لافتا إلى أن عدد الدراجات النارية بالمحافظة تبلغ ١٨ ألف دراجة منها عشرة آلاف دراجة مرقمة و ٨ آلاف بدون أرقام وغير مجمركة ولا يوجد نظام مروري ينظم حركة سيرها ما سبب الكثير من الحوادث التي يعاني منها سكان المحافظة.. ودعا مديرعام مرور تعز المواطنين إلى التعاون مع الجهات الأمنية لتنظيم حركتها وانضباطها.

تأهيل 32 شخصاً حول مكافحة الاتجار بالبشر

الثورة/

اختتم في قاعة مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان الدورة التدريبية الخاصة بمكافحة الاتجار بالبشر والتي نظمها المركز بالتعاون مع مؤسسة المستقبل الدولية (F.F.F) .

وقد قام بالتدريب الخبيرة الإقليمية في مكافحة الاتجار بالبشر الدكتور نهال فهمي.

وتم توزيع شهادات المشاركة في الدورة التدريبية للمشاركات والمشاركين في هذه الدورة التي نفذت ضمن أنشطة وبرامج مشروع نشر ثقافة حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ورصد الانتهاكات وتقديم المساعدة القانونية والذي ينفذه المركز بالتعاون مع مؤسسة المستقبل الدولية (F.F.F) ..

وخلال هذه الدورة التدريبية قامت الخبيرة الإقليمية بتقديم برنامج تدريبي متكامل شمل كل مايتعلق بالاتجار بالبشر وعلاقاته بحقوق الإنسان والوقوف أمام نماذج للاتجار بالبشر على المستوى العالمي والعربي ، وفي إطار المناقشات التي رافقت التدريب تم الوقوف أمام نماذج للانتهاكات الماسة بالإنسان والكرامة الإنسانية والتي تدخل ضمن معايير ومفاهيم الاتجار بالبشر ...

وقد أكدت الخبيرة الإقليمية الدكتورة نهال فهمي أهمية وجود تشريعات قانونية في اليمن تحمي الإنسان عموماً والأطفال والنساء خاصة من هذه الجريمة الماسة بالكرامة الإنسانية المتمثلة بالاتجار بالبشر ، وتكافح في ذات الوقت كل صور الاتجار بالبشر ...

شارك في هذه الدورة التي استمرت لمدة يومين ٣٢ مشاركاً ومشاركة يمثلون فريق عمل مشروع :» نشر ثقافة حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ورصد الانتهاكات وتقديم المساعدة القانونية ..» (فرق الرصد الميداني في محافظتي عدن ولحج والمكتب القانوني المعني بالمساعدة القانونية .. وطاقم العمل الفني والإداري ..).